مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR

2017./ Vol. 06, N°02

E-ISSN : 2602-6104

University of Djelfa Algeria

Available online at http://www.asjp.cerist.dz

المواطنة في الجزائر:
قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر

د. زريق نفيسة

أستاذة محاضرة ب

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة

الملخص:

إذا كانت دائرة المعارف البريطانية قد عرفت المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يُحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات"، فإن جوهر المواطنة لا يقوم من دون انتزاع هذه الحقوق وممارستها على أرض الواقع، كسبيل لاستنبات وترسيخ الممارسة الديمقراطية. وعلى أهمية حقوق المواطنة (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية)، يبقى انتزاع الحقوق السياسية وأهمها حق المواطنين في المشاركة في العملية السياسية عن طريق الانتخابات واحدة من قيم المواطنة المحورية لترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المشاركة السياسية، الانتخابات، الممارسة الديمقراطية في الجزائر.

Summary:

If the British Department of Knowledge defines citizenship as "a relationship between an individual and a state as defined by the law of that State and the rights and duties involved therein", the essence of citizenship does not take place without the enjoyment and exercise of these rights on the ground as a way to cultivate and consolidate democratic practice. And the importance of citizenship rights (social, cultural and economic), the grabbing of political rights, including the right of citizens to participate in the political process through elections is one of the values of citizenship pivotal to consolidate the democratic practice in Algeria.

Keywords: citizenship, political participation, elections, democratic practice in Algeria

مقدمة:

ينصرف الحديث عن الديمقراطية كنظام سياسي حُكما إلى التفكير في العلاقة السياسية التأسيسية الحاكمة لهذا النظام، وهي علاقة المواطنة، حيث يُشكل مبدأ المواطنة حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي والتنمية الإنسانية وأساس عملية الاندماج الوطني، وحجر الزاوية في بناء الدول الوطنية الحديثة، والمدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي.

ودون متغيّرة المواطنة التي تستمد منها هيئة المواطنين في أي مجتمع قوتها ووجودها، وما تحمله هذه الكلمة من معنى وما يترتب عليها من حقوق وواجبات وما ينتج عنها من تحقيق لمبادئ أخرى داعمة للديمقراطية مثل الحقوق والحريات المدنية ومبدأ المساواة وغيرها من المبادئ، لا يمكن الحديث عن سلامة الديمقراطية كبنية وآلية للممارسة السياسية السلمية والتي تظهر كأساس لشرعية الحكم وبناء الثقة في علاقة الفرد/ الدولة (مؤسساتها)، حيث تفترض المواطنة مادتها في المواطنين... باعتبارهم أفرادا أحرارا متساوين أمام القانون في حقوقهم السياسية لأنهم متكافئون في أداء ما عليهم من واجبات للدولة، مثل دفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية، والتضحية عند الضرورة (...).[i]

تحاول هذه الورقة سحب مفهوم المواطنة على المجال العام في الجزائر، لتبحث عن دلالة المفهوم في التجربة الجزائرية ضمن سياق الانتقال من مرحلة الأحادية إلى مرحلة التعددية، ومدى ترسخ هذا المفهوم لدى السلطة وأفراد المجتمع على حد سواء، من خلال التركيز على أهم أبعاد المواطنة الكاملة، المتمثل في مدى امتلاك المواطن الحد الأدنى من متطلبات المشاركة السياسية الفعالة (...) وتساوي الفرص من حيث تولي السلطة.[ii]

أولا. المواطنة... بحث في ماهية المفهوم:

يعتبر مفهوم المواطنة من أكثر مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية تركيبا وتعقيدا، لما عرفه من تطور تاريخي مازال حتى اللحظة الراهنة على نحو يعقد من مهمة التعامل معه ودراسته. إلى جانب أنه من المفاهيم الحركية التي تطورت كنتاج لحركة المواطنين والأفراد من أجل الحصول على حقوقهم داخل مجتمعاتهم السياسية، على نفس القدر من المساواة بينهم جميعا.

1– البعد التاريخي لمفهوم المواطنة:

مر مبدأ المواطنة بمحطات تاريخية حتى وصل إلى دلالته المعاصرة، تاريخيا لم تطل المواطنة كل الناس، فمثلا كان الرجال فقط أو أصحاب الأملاك مؤهلين ليكونوا مواطنين، ومع مرور الوقت برزت حركة تدريجية نحو فهم أكثر شمولية للمواطنة، وقد تأثرت بتطور الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.[iii]

وقد تطورت فكرة المواطنة منذ القرن السابع عشر قبل الميلاد عند الإغريق والرومان، حيث أبدع الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الفكر الروماني القانوني على وجه الخصوص في وضع أسس المفهوم في العصر القديم، ترتكز على النظر للفرد على أنه مواطن له حقوق كحق الملكية والمشاركة في الحكومة، وعليه واجبات تتمثل في التصويت وحضور الاجتماعات الحكومية، وشغل الوظائف وحق التقاضي والوصاية.

وعلى الرغم من قصور مفهوم المواطنة حينها على فئات معينة واستثناءه لأخرى فقد تحققت المساواة السياسية على قاعدة المواطنة فكان للمواطنين [الذكور الأحرار] الحقوق والواجبات السياسية نفسها، والمساواة في تولي الوظائف العامة، ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوقاً نظرية بل كانت مطبقة بالفعل على أرض الواقع[iv].

ولقد ساهمت العديد من التحولات بعد ذلك في انتقال مفهوم المواطنة من المفهوم التقليدي الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني، إلى المفهوم المعاصر الذي يستند إلى فكر

عصر النهضة والتنوير وطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدر السلطات. فكان لفلاسفة الأنوار بما ادخلوه من مصطلحات أثرت المفاهيم السياسية، مثل المجتمع المدني، الرأي العام، السيادة الوطنية...، دورا بارزا في توسيع مفهوم المواطنة ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان لإسهامات جون لوك (1632–1704) ومونتيسكيو (1689–1755) وجان جاك روسو (1712–1788) الأثر الكبير في انتشار الفكر الديمقراطي والمطالبة بإقرار سيادة الشعب ومنح مزيد من الحقوق والحريات. وتجسد ذلك بقيام الثورتين الأمريكية (1774) والفرنسية (1789)، اللتين رسختا مبدأ المواطنة كحق ثابت في الحياة السياسية[v]، واتسع نطاق ممارسته تدريجيا منذ القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا باعتباره إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية.

2– تبلور مفهوم المواطنة:

يعد الحفر في الأصول اللغوية والاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي والغربي أمراً لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب، بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت محضناً مباشراً لكل مصطلح وموجهاً لدلالته في الثقافتين العربية والغربية.[vi] ومن ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم وبحثه في إطار المحاضن الفكرية بمنطلقاتها المرجعية والتي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح.

فلا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط، وإنما باعتباره نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى الوطني والدولي.[vii]

– المواطنة في اللغة:

يعود أصل كلمة المواطنة ومدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، والكلمة من (Polis) وكانت تعني المدينة باعتبارها بناء حقوقيا ومشاركة في شؤونها[viii]. كما تستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (Citoyenne)، وهي مشتقة من كلمة (Cité)، وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من كلمة (City) أي المدينة.

أما المواطنة بمعناها اللغوي العربي فهي مأخوذة من الوطن، وبحسب كتاب لسان العرب لابن منظور " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله ... ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا والموطن ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وقد جاء في القرآن الكريم (**لقد نصركم الله في مواطن كثيرة...)** وواطنت الأرض واستوطنتها اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد ".[ix]

– المواطنة في الاصطلاح:

تعني المواطنة اصطلاحا مجموع الحقوق والواجبات، التي تمنح للأفراد، ويستطيع أن يكون بموجبها مواطنا قادرا على العيش بسلام وتسامح مع غيره على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، وعنصرا فاعلا ومشاركا في بناء وتنمية وطنه. وفي هذا الصدد تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، وتدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

أما الموسوعة الدولية فتعرف المواطنة بأنها "عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع

عن بلدهم. وفي موسوعة كولير الأمريكية هي " أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما ".[x]

– المواطنة من منظور عربي–إسلامي:

يرى الكثير من المهتمين أن مفهوم المواطنة أصبح من المفاهيم الأوسع تداولا ابتداءً من العقود الأخيرة من القرن العشرين. وإذا كان السعي إلى تأصيل مفاهيمي للمواطنة قديما كما أشرنا سابقا يمتد إلى دولة المدينة في اليونان والإغريق، ويدور حول الاعتراف بحقوق الإنسان، ومشاركته في صنع القرارات التي تؤثر في حاضره ومستقبله ومعرفته بواجباته، "فإن دخول المفهوم إلى دائرة النظر العربي جاء متأخرا، ولم يشرع في تداوله وتسويقه في الخطاب المعرفي والسياسي العربي إلا حديثا".[xi]

لكن ذلك لا ينفي أبدا حقيقة أن الإسلام عرف مفهوم المواطنة وكان سباقا في تكريس هذا المبدأ منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنا خلت. وتشير الكثير من الشواهد التاريخية أن المسلمين وغير المسلمين تمتعوا في ظل الدولة الإسلامية بحقوق المواطنة.[xii]

ولم يتبلور مفهوم المواطنة في الفكر العربي الحديث إلا مع ولوج مفردات مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون... ولا يختلف المعنى كثيرا بالنسبة للمحاولات العربية في تعريف المفهوم، فالمواطنة كلمة عربية استحدثت للتعبير بها عند تحديد الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع. ويعتقد الكثير من المهتمين أن الترجمة العربية لمفهوم **(citizenship)** بالمواطنة يمكن اعتبارها مقبولة وموفقة. وقد وجد عدد من الكتاب في كلمتي مواطن ومواطنة، أفضل تعبير لنقد كلمات موجودة في التراث العربي تتنافى ومفاهيم الديمقراطية الحديثة مثل "الرعايا"، "الذميون".[xiii]

وهو ما حذى بالكثير من المفكرين العرب من أمثال برهان غليون وعبد الكريم غلاب وغيرهم كثيرون إلى استعمال المواطنة كمصطلح يفيد المشاركة والمسؤولية والمساواة والكرامة في مجتمع ديمقراطي،[xiv] سعيا منهم لتطوير الحياة السياسية العربية وصولا إلى نظم حكم ديمقراطية.

ولأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات، فقد جاءت هذه الورقة لتبحث عن دلالة المفهوم في التجربة الجزائرية.

3– أبعاد ومداخل المواطنة:

تتعدد المداخل والأبعاد المرتبطة بمفهوم المواطنة المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض والتي مثلت تراكما وتطورا لبعضها في ضوء السياق التاريخي لتطور المفهوم نفسه، وتتمثل أهم هذه المداخل في:[xv]

– المدخل القانوني: يعرف المدخل القانوني للمواطنة من حيث مساواة جميع الأفراد أمام القانون دون تميز لأحد دون الأخر، وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتطبيق القانون "المساواة في القانون وأمام القانون"، فيما عرف بالمواطنة القانونية وهو أولى المستويات والمداخل التي بني عليها بقية الحقوق الأخرى المرتبطة بالمواطنة في المجالات الأخرى.

– المدخل الاقتصادي: يركز على العدالة بين الأفراد في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء ومحدودي الدخل، ويهدف هذا المدخل إلى تحقيق الاستقرار والرضا الاجتماعي لجميع الأفراد وتقويه قدرات الفئات الأضعف في المجتمع

– المدخل الثقافي: ويرى هذا المدخل أن لكل مواطن الحق في الحفاظ علي هويته الفرعية وله حق الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بحرية وله الحق في اعتناق ما يرغب من أفكار، وينظر هذا المدخل للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم.

– المدخل السياسي: وينظر هذا المدخل للمواطنة من خلال دور المواطن وحقوقه وواجباته التي يقوم بها في إطار العملية السياسية أي بصفته مشاركا في إدارة

شئون البلاد، من خلال التصويت في الانتخابات والحق في الانضمام للأحزاب وحرية التنظيم والتعبير.

ثانيا: المواطنة والمشاركة السياسية والديمقراطية في الجزائر:

تفيدنا تجارب النظم السياسية الحديثة في الغرب بأن المواطنة والديمقراطية متلازمتان من حيث التطور والمآل، وبأن عملية بناء المواطنة متكاملة مع سيرورة ترسيخ فكرة الديمقراطية وتوطينها في الثقافة السياسية.[xvi]

بل أكثر من ذلك يُعد مبدأ المواطنة من الضرورات الحيوية لقيام المجتمع الديمقراطي الذي ينعكس في علاقة تعاقدية بين المواطن والدولة. وقد ذهب آلان تورين (Alan turing) أبعد من ذلك، عندما اعتبر المواطنة أساس وجود الديمقراطية[xvii]؛ فهي شرط لا غنى عنه لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي أولا، ولترسيخ الممارسة الديمقراطية بعد ذلك.

ويترتب عن التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات ترتكز على أربع قيم محورية أهمها إلى جانب قيمة المساواة والحرية والمسؤولية الاجتماعية، قيمة المشاركة التي تتضمن العديد من الحقوق كالتصويت والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها[xviii]، والتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو بعض أفراده، وهو ما سنحاول أن نستشفه من خلال النقاط التالية.

1- مبدأ المواطنة: حجر الزاوية في المذهب الديمقراطي.

شكلت المواطنة جوهر الديمقراطية بما تتيحه للأفراد من فرص المشاركة في الشأن العام والتأثير في صناعة القرار، وشرطا لا غنى عنه لنجاح العملية الديمقراطية، وهو ما دفع بالعديد من الباحثين والمهتمين للربط بين المشاركة السياسية وبين التطور الديمقراطي ومدى تعمق حس المواطنة لدى أفراد المجتمع في بلد ما، على أساس أن قلب الديمقراطية يكمن في مشاركة هيئة المواطنين في صنع القرارات الحكومية، وروحها تكمن في مقدرتهم على محاسبة مسؤولي الحكومة على أعمالهم.

وذهبت بعض الدراسات أبعد من ذلك حينما اعتبرت أن العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة هي علاقة توأمة، كون أن الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف الإنسان وحقوقه الأساسية، وعلى أساس حق المواطن في التعبير والمشاركة وصنع القرار...وهي ذاتها مقومات المواطنة الصالحة الفعالة.[xix]

ولقد ساهم التطور الذي عرفه مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد يرتبط فيه الجانب السياسي بالحق في الانتخاب والانضمام للأحزاب والمشاركة بصفة عامة في إدارة شئون البلاد، إلى جانب أنه لم يعد مفهوما قانونيا فحسب، وإنما له شق حركي يتعلق أساسا بالممارسة، في التأكيد على محورية تلك العلاقة.

وفي هذا الصدد اعتبرت العديد من الدراسات أن انتزاع جملة من الحقوق التي تشكل جوهر المواطنة وممارستها فعليا وتحويلها إلى ثقافة سياسية معاشة في الواقع، يشكل الأرضية الملائمة لاستنبات الديمقراطية وتثبيت ركائزها.

وإذا كانت المواطنة تشكل بالفعل جوهر الديمقراطية وشرطا لا غنى عنه لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في أي دولة. ولما كان جوهر المواطنة يرتكز على معيارين مهمين هما المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، كان ضروريا التطرق لمفهوم المواطنة ودلالاته في التجربة الجزائرية، ضمن سياق الانتقال الديمقراطي الذي تشهده البلاد، وفي ظل التغيرات المصاحبة للتحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية في ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي.

2- المواطنة في الجزائر: فكرة قانونية أم قيمة اجتماعية:

يحتاج إرساء نظام ديمقراطي في الجزائر، إلى الكثير من التحولات العميقة، واحدة من أهمها تثبيت المواطنة بكل دلالاتها كحق لأفراد المجتمع، وكمفهوم وسلوك، بما يساعد على قيام مجتمع ديمقراطي يمكن من خلاله أن يتشارك أفراده في العملية السياسية. وفي المقابل فإن غياب هذا المبدأ أو محاولة تغييبه، سوف ينعكس سلبا على أي محاولة لبناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا.

ومن ثم لا يمكن فهم كل ذلك دون ربطه بطبيعة النظام الحاكم في الجزائر، باعتبار أن تحليل الجزء المتمثل في مدى ترسيخ مبدأ المواطنة أو مدى تعثر استنبات هذا المبدأ في الواقع السياسي والاجتماعي الجزائري، سوف يساهم في إدراك طبيعة الكل المتمثل في النظام الحاكم، الذي أنجبه وحدد ملامح صورته وضوابط سلوكه.

وهو ما يحتاج العودة إلى الحديث عن طبيعة النظام الحاكم ومحددات سلوكه، والتساؤل بعد ذلك عن مدى مساهمة هذا النظام والدولة في بروز مبدأ المواطنة، وإرساءه كحجر زاوية لأي مشروع بناء ديمقراطي. والبحث في مدى تأثير طبيعة النظام الريعية ذات النزعة الشعبوية والزبونية، في عسر استنبات هذا المبدأ في الفضاء الاجتماعي والسياسي، وانعكاس ذلك على قيام نظام ديمقراطي مستقر.

أ– الواقع المتأزم للمواطنة في الجزائر:

بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد، ومع ذلك لم تبدي السلطة الحاكمة آنذاك أي موقف معاد في تعاملها مع الديمقراطية كأطروحة. بل دعت إلى إقامة ديمقراطية شعبية ذات محتوى اجتماعي، تحاول تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، يوجهها الحزب الحاكم الواحد آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني.

لكن الحقيقة المؤكدة هي أن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم، "فلا الحاكم اعتبر نفسه مواطنا مسؤولا أمام مواطنيه والتزم معهم بتاريخ محدد لتقديم الحساب، ولا تم اعتبار المواطن جوهر التشريع أو عدم تشريع الحكم من خلال التصويت الحر والنزيه وغير الموجه".[xx]

فظلت نفس النخبة حاكمة / الحزب الواحد طيلة ثلاثة عقود من الزمن، وكانت فيها الانتخابات التي من المفروض أنها تشكل تفعيلا لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وتجسيدا، للمواطنة السياسية، أقرب للاستفتاء منها للانتخاب الذي يعكس حق الترشح والتصويت. وظل مفهوم المشاركة أقرب إلى مفهوم التعبئة منه لمفهوم المشاركة بالمعنى الصحيح.

ولم يكن هناك استيعاب لروح المواطنة، وظل مستبعدا من إدارة الحكم بالنسبة للحاكم/السلطة الحاكمة التي تولت زمام الأمور بعد الاستقلال، والمواطن الذي تم اختزال دوره في الاستفتاء بدل الانتخاب الحر، عن طريق عملية تعبوية من طرف أجهزة الدولة وعلى رأسها الحزب الحاكم آنذاك- على حد سواء- وهو ما أدى إلى أن ظلت فكرة المواطنة فكرة قانونية، ولكنها ليست فكرة اجتماعية.[xxi]

ولقد ساهمت طبيعة النظام الحاكم في الجزائر من ترسيخ هذا المفهوم القانوني للمواطنة. وفي هذا الصدد يُفيد تفكيك الأستاذ هشام شرابي Hicham Charabi لطبيعة نظام الحكم في العالم العربي، والذي يصفه بالنظام الأبوي في التعرف على تأثيرات تخلف المجتمعات العربية عموما، وتفسير بنية العلاقات الاجتماعية البطريركية التي تتعامل مع الشرائح الاجتماعية غير الممسكة بالسلطة يطرق سلطوية وغير ديمقراطية.[xxii]

حيث لا تتوان فيه السلطة السياسية وفي سبيل إعادة إنتاج نفسها إلى السعي الدائم لإنتاج مجتمع مواز موال يكون بمثابة العاكس بشكل غير حقيقي لطبيعة تطور المجتمع. بالإضافة إلى بناء نظام من القيم والعلاقات يعتمدها هذا النظام من أجل الحفاظ على نفسه، ومنع أي تغيير في البنية الاجتماعية التي يتجسد فيها. وحسب شرابي دائما

يفرض هذا النظام الحاكم، نظام فكر وقيم لا دور لأعضاء المجتمع في تقريره.[xxiii]

وانعكست طبيعة هذا النظام الذي ظل مسيطرا لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، على الوضع السياسي للبلاد، وتم اختزال مفهوم المواطنة في ذلك العقد الذي بنيت عليه مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث تنازل بموجبه المواطن الجزائري عن حقوقه السياسية، وعلى رأسها حقه في المشاركة السياسية، مقابل تمتعه ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وأصبحنا أمام ما يسميه البعض المواطنة الجماعية في الجزائر، مواطنة بمحتوى اقتصادي اجتماعي تتمتع بالكثير من الشرعية عند المطالبة بها، مقابل مواطنة سياسية فردية تمت محاربتها والتقليل من شأنها.[xxiv]

وحتى بعد تحول النظام السياسي الجزائري عن خطه الأحادي، وإقراره مبدأ التعددية السياسية، وما يترتب عنها من تعددية حزبية ويرتبط بها من حرية رأي وتعبير وتجمع بموجب دستور 23 فيفري 1989، وما استتبعه من قوانين عضوية لتنظيم الحياة السياسية الجديدة، لم يتغير واقع المواطنة في الجزائر، وظلت مفهوما قانونيا فقط بعيدا عن تفعيله كمدخل مهم لإقامة نظام حكم ديمقراطي.

وفي هذا الصدد تفيدنا الدراسة التي قام بها الأستاذ منير مباركية عن المواطنة في الجزائر، في فهم الواقع الجزائري؛[xxv] وحسبه يختلف هذا الواقع عنه في الدول الديمقراطية، كما يختلف عنه في الدول الاستبدادية، واقع يحصل فيه أن يمنح الدستور والقانون الكثير من الحقوق للمواطنين ولكنها تبقى على الورق، أي مواطنة قانونية فقط، دون أن تكون نية مؤكدة لتجسيد تلك الحقوق على أرض الواقع.

وهو يتوافق مع ما خلص إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 عندما وصف الحرية في الدول العربية عموما [بما فيها الجزائر] بأنها حرية على ورق، وهو يتكلم عن الكثير من الحريات تمنحها الدساتير العربية [والدستور الجزائري]، وكثيرا ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة (..)[xxvi]. فالدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي تنظيم الحقوق والحريات، الذي غالبا ما يجنح إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه، وبهذا يفقد النص الدستوري كثيرا من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي.[xxvii]

ب– في أسباب أزمة المواطنة في الجزائر:

تتظافر مجموعة من الأسباب التي تحول دون انبثاق مفهوم المواطنة في الواقع السياسي والمجتمعي الجزائري. فإذا كان هذا الواقع المتأزم للمواطنة يرجع إلى عدة أسباب يتحمل النظام الحاكم جزء كبيرا منها، فإن البعض الآخر يتحمله المواطن نفسه، والحركات السياسية والاجتماعية التي تؤطره.

فمن جهة ساهمت طبيعة الدولة الوطنية الحديثة ونوعية النظام الحاكم في صعوبة ترسيخ مبدأ المواطنة في المجال السياسي الجزائري، حيث "ظلت دولة ما بعد الاستقلال منشدة إلى إرثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية على الرغم من مظاهر التحديث والعصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها(...)، فاستمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم، ما حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطنه في المجتمع".[xxviii]

كما حالت طبيعة النظام الأبوية ومنطق "مفهوم الرعية الساكن والمتجذر في العقل الباطني للساسة الذين ينظرون لأفراد المجتمع كقاصرين يحتاجون إلى الرعاية" [xxix]، دون انبثاق واستقرار مفهوم المواطنة، المَقرُون بالسعي إلى المساواة وممارسة المشاركة السياسية لجميع المواطنين. وراح النظام يراوغ ليحول دون استنباته في الواقع السياسي الجزائري رغم توظيفه للكثير من المصطلحات مثل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى ساهم الفرد الجزائري، الذي لم تنضج عنده فكرة المواطنة سواء في بعدها الحقوقي والقانوني (حقوق وحريات وما يترتب عنها من واجبات)، أو على صعيد المشاركة السياسية بما يسمح له في الاختيار وتقرير مصيره وتدبير الشأن العام، في تأكيد الواقع المتأزم لهذا المبدأ.

فمنذ الاستقلال فهم الجزائري المواطنة كحقوق ذات محتوى اقتصادي واجتماعي، بعد أن عاش لفترة طويلة الحرمان بسبب الظاهرة الاستعمارية، وأصبح يعتقد جازما أن من حق الدولة أن تمنحه منصب عمل ومدرسة لأبنائه وطبيب لمرضاه ووو... دون أن يراعي مسألة الواجبات التي يتطلبها توفير مثل هذه الحقوق.[xxx]

ولم يتغير هذا الفهم حتى بعد الحراك الاجتماعي السياسي الذي عرفه المجتمع الذي أفضى بمناسبة أحداث أكتوبر 1988 إلى انفتاح النظام السياسي الجزائري، وإقراره التعددية السياسية والحرية، ...الخ. وحتى الحركات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، لم تكن تعبرل عن وعي سياسي بضرورة تفعيل مبدأ المواطنة في الميدان السياسي، بل عكست مفهوما لمواطنة ذات بعد اجتماعي-اقتصادي، دعمه الطابع الريعي للاقتصاد المبني على دخل المحروقات. وقد ساهمت الأزمة المالية والسياسية التي أفرزتها تلك المرحلة، في تدجين المواطن الجزائري، وجعلت منه مواطنا زاهدا في السياسة والحكم همه الأول والأخير لقمة العيش"،[xxxi] وهو ما أثر بالتأكيد سلبا على المسيرة الديمقراطية في البلاد.

وإذا كانت فكرة المواطنة لم تنضج عند المواطن كفرد، فإن الأمر ينسحب أيضا على الحركات السياسية والاجتماعية التي كانت كفيلة بتحويل الحقوق المكتوبة (المنصوص عليها دستوريا)، إلى حقوق فعلية في الواقع المعاش، كما حصل ذلك في الديمقراطيات الراسخة كفرنسا.[xxxii]

وهو ما يثبته واقع منظمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، المفروض أن تتولى هذه المهمة. حيث أثرت التبعية المادية للعديد من هذه التكوينات، فحولتها من مؤسسات تتمتع بالاستقلالية في مواجهة سلطة الدولة وسلطويتها، إلى مجرد تابع لهذه الدولة، ومستفيد مما توزعه عليها من عائدات، ما جعل المجتمع المدني مصادر كليا كحقيقة سياسية.[xxxiii]

وانعكس هذا المفهوم وهذا المنطق سلبا على العلاقة التعاقدية بين المواطن والدولة التي يجسدها المفهوم السياسي للمواطنة، والذي بموجبه يصبح المواطنون بحكم هذه العلاقة مشاركون في الحكم بأسلوب تنظيمي كالمشاركات التنظيمية الحزبية عن طريق الانتخابات، أين يكون المواطن مرشحا أو ناخبا في العملية السياسية.

3– عسر استنبات مبدأ المواطنة في الجزائر وانعكاس ذلك على المشاركة السياسية:

لقد أثر عسر استنبات مبدأ المواطنة كأحد أهم ركائز العملية الديمقراطية في الجزائر، الذي ساهم فيه المواطن/الفرد والنظام الحاكم، على سيرورة العملية الديمقراطية كلها. ويفيد تتبع واقع المشاركة السياسية في الجزائر وأحد أهم مظاهرها التي يرتكز عليها مبدأ المواطنة ألا وهو الانتخابات، في فهم أسباب عدم النضج، وعدم التقبل لهذا الموضوع، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية.

تعد المشاركة السياسية وحق المشاركة بالتصويت واحدا من الحقوق السياسية التي تصنع المواطنة السياسية، وتشكل الانتخابات ركيزة أساسية لمبدأ المواطنة، وتفعيلا لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وتجسيدا للمواطنة السياسية والمدنية.

وأكثر من ذلك تعكس الانتخابات تفعيلا حركيا للحق في الترشح والتصويت بصفة منظمة، التي تستدعي مجموعة من الشروط منها الحق في إنشاء والدخول في الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، والتعبير والتجمع والدفاع عن القناعات السياسية.[xxxiv]

وإذا كان هناك إجماع على عدم بروز مواطنة فعلية في الجزائر، فإن مرد ذلك إلى مجموعة من النقائص التي اعترت المجال السياسي، سوف نركزعلى:

أ. صعوبة التمثيل السياسي عن طريق العمل الحزبي:

لقد حال احتكار العمل الحزبي لمدة طويلة من طرف الحزب الواحد المسيطر على كل مقاليد العمل السياسي، دون بروز تيارات/أحزاب سياسية أخرى طيلة ثلاثة عقود من الزمن بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبحجة أن التعددية هي مرادف للتشتت والفرقة.

وحتى بعد إقرارها بموجب دستور 23 فيفري 1989، وبعده التعديل الدستوري لسنوات 1996، 2002، 2008، بقيت السلطة تنظر إلى الأحزاب بنظرة الشك والريبة، "وهو ما يؤكد ترسخ وطغيان الأحادية على الممارسة السياسية بالرغم من التعددية الحزبية الشكلية. فبعد أن أنتج النظام داخل المنظومة الأحادية هياكل وجمعيات وسمها هو بالشعبية، أعاد صياغة التعددية الحزبية إلى ما يشبه التعدد الأحادي بعد 1992".[xxxv]

وانتقلنا إلى نظام حزب واحد بأحزاب متعددة، أحاطته السلطة بالكثير من القوانين التنظيمية التي تحد من نشاط هذه التنظيمات، "وعوض أن ينتج الشعب مجتمعه السياسي وفق شرطيات التاريخ والطبيعي في ظروف التطور، صدم بميلاد مجتمع السلطة، بميلاد أحزاب لا تؤمن بأصولها الشعبية لا بحلم وصولها إلى القمة بجوار السلطة، مهما كلفها ذلك من تنازلات وتضحية بالمصداقية".[xxxvi]

وليس أدل على ذلك من قدرة سلطة النظام الحاكم على استمالة ثلاث من أكثر الأحزاب اتساعا من حيث القاعدة الشعبية، في تحالف رئاسي يخدم النظام بالدرجة الأولى تحالف رئاسي أصبح حسب منتقديه، أداة لقتل الحراك السياسي، ووأد أي مشاريع مخالفة لمتطلبات النظام السياسي ومشاريعه، وساهم في القضاء على الطبقة السياسية (classe politique) التي تمثل كنه العملية الديمقراطية، على اعتبار أنها تجمع الرأي والرأي المخالف.

ب. عدم جدية الانتخابات كآلية في التعبير عن آراء المواطنين ومواقفهم:

تعود النظام السياسي الجزائري على إجراء الانتخابات منذ الاستقلال، انتخابات واستفتاءات كانت من تنظيم الإدارة والحزب الواحد حصريا، أعلن بموجبها عن نسب مشاركة عالية جدا، دون أدنى إمكانية للتحقق من صدق الأرقام المعلنة أو مراقبة سير عمليات الاقتراع والتنظيم، من قبل المواطنين أو الفاعلين السياسيين المستقلين.[xxxvii]

وحتى بعد الموافقة على دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر التعددية السياسية والإعلامية والنقابية، وتنظيم العديد من الانتخابات التي تميزت بالدورية والتعددية، إلا أنها لم تعكس في حقيقة الأمر أي تغيير على مستوى منطق النظام الأبوي الذي ما زال ينظر إلى المجتمع بأنه غير مؤهل للاختيار، وبالتالي وجب عليه أن يختار له. وترتب على ذلك ضرب أهم مظاهر المشاركة السياسية التي يرتكز عليها مبدأ المواطنة في الصميم، ألا وهو الانتخابات التي من المفروض أن تعكس اختيار الشعب عن وعي وبكل حرية، والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية.

وإذا كانت الانتخابات في ظل الأحادية تعتبر وسيلة تجديد جزئي في النخبة، أو إيجاد وسائط بين الدولة والمجتمع أو محاولة إضفاء شرعية أكبر على المؤسسات، وتتم بتدخل النخب الحاكمة، ومؤسسات اتخاذ القرار الرسمية لتوجيه نتائجها لصالحها.[xxxviii] فإن الأمر لم يتغير كثيرا في ظل التعددية السياسية والحزبية، وظل الانتخاب لا يجري على أساس المواطنة، بل على أساس الحصة العشائرية/العرش. فمن "ميزة الانتخابات في الجزائر المحلية منها بالتحديد تجنيدها للمستويات التقليدية للمجتمع كالعائلة والعرش، وهي انتماءات تقليدية ما قبل وطنية، تجد ضالتها في هذا النوع من الانتخابات للانتعاش من

جديد، ليكون التحزب السياسي والحزب الضحية الأولى لهذه الانتخابات"[xxxix]، لأن المواطن ليس حرا في اختياره للمرشح فردا أو حزبا، ولا على أساس البرنامج والمؤهلات "السياسية"، بل على أساس الروابط العائلية العشائرية.

وإذا كان مبدأ المواطنة كما ذكرنا سابقا هو إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية الذي يرتكز على فكرة أساسية، وهي حق جميع المواطنين دون تمييز لاسيما المرأة، في التمتع بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية، تعبيرا عن كون الشعب مصدر السلطات.[xl]

فإن الجدير بالذكر عند الحديث عن حقوق المرأة لا سيما المدنية منها والسياسية، كالتمثيل السياسي والحضور في الفضاء العام، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ما زال حضورا محتشما، رغم النجاحات التي حققها على مستوى التعليم، وعالم الشغل بدرجة أقل منذ الاستقلال. وهو حضور فرضته النزعة المحافظة للنخب السياسية الحاكمة، والخصائص السوسيو– ثقافية للمجتمع الجزائري كما سنرى.

فمن جهة لم تفهم قضية مشاركة المرأة- كما يقول الأستاذ محمد فائق- كقضية أساسية ليس فقط لإنصاف المرأة، ولكن أيضا وأساسا لإنصاف المجتمع الذي لن يقوى على المنافسة في عالم مفتوح بنصف المجتمع فقط.[xli] حيث ما زالت الثقافة الذكورية مسيطرة على المجال السياسي، وهو ما ينعكس سلبا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وحتى بعد إقرار التعددية السياسية والانفتاح السياسي والحرية والمساواة ظل حضورها على مستوى الانتخابات، تحكمه النزعة المحافظة لدى النخب السياسية بخصوص التمثيل السياسي لها في العملية السياسية، وبقي الترشح والنجاح فيها من قبل النساء الاستثناء وليس القاعدة، رغم قانون التمييز الإيجابي الذي يصر على حضور للمرأة في هذه الانتخابات.

وهو ما يؤكد فرضية أنه عندما تم إقرار نظام التمييز الإيجابي دستوريا في سنة 2008، كان تحت تأثير الأبعاد الدولية، وليس عن قناعة مترسخة لدى أصحاب القرار، لتسويق صورة مقبولة عن الجزائر (...). فعندما أعلن بوتفليقة عن التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي أعطى في بعض مواده للمرأة حق التمثيل السياسي، فإنه قد قايضه بإعادة النظر في المادة الدستورية التي كانت تمنعه من الترشح لأكثر من عهدتين.

ومن جهة أخرى ساهمت نظرة المجتمع للمرأة في تكريس ذلك الحضور المتواضع لها في العملية السياسية، فبالنسبة للمجتمع / المحلي خاصة نجده لا يشجع المرأة عندما تكون قريبة منه على تولي مواقع التمثيل السياسي(...)، لأن القرية والمدينة الصغيرة تفرض حضورها وخصائصها السوسيو– ثقافية بمناسبة الانتخابات المحلية، وضع يفسر كيف تترشح المرأة مثلا، لكنها ترفض أن تضع صورها على معلقات الإشهار لحملتها الانتخابية.[xlii]

ج– التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها:

لا يمكن تجاوز وإغفال الحديث عن مسألة التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها، وعزوف المواطنين عن تفعيل واحد من أهم مرتكزات مبدأ المواطنة وهو المشاركة عن طريق الانتخابات، رغم كل الضمانات القانونية والمادية التي توفرها هذه السلطة وتتعهد بها.

وعلى التزام السلطة بدورية الانتخابات وإجرائها في مواعيدها المحددة، إلا أنها تشهد وعلى اختلاف طبيعتها ما بين تشريعية ومحلية عزوفا ومقاطعة كبيرة، ما يجعل الكثير من المحللين للظاهرة الانتخابية في الجزائر يُجزمون باستمرار الامتناع الشعبي عن المشاركة لاقتناعهم بعدم إمكانية أن تُحدث هذه الانتخابات التغيير المطلوب.

وهو ما تؤكده قراءة سريعة لنتائج الانتخابات التشريعية والمحلية لسنتي 2012 و2017 على التوالي،

على سبيل المثال لا الحصر. فقد أظهرت نتائج المؤشر العربي الصادر عن المركز للأبحاث ودراسة السياسات لسنة 2012، وجود عزوف عن السياسة، حيث بينت النتائج أن نسبة المواطنين الجزائريين الذين يهتمون بصفة ضئيلة بالشؤون السياسية بلغت 41%، ونسبة المواطنين الذين لا يهتمون بالشؤون السياسية 39%، وهما أعلى الأرقام مقارنة مع جميع الدول العربية الأخرى(11) التي أُجري فيها الاستطلاع.[xliii]

عزوف ترجمته نسب الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012 التي تمت عشية ما سُمي بالربيع العربي، وبعد الإعلان عن حزمة الإصلاحات القانونية من طرف السلطة تفاديا لآثاره، حيث بلغت نسبة المشاركة 43 بالمئة، أي بنسبة ممتنعين قدرت ب56.86 بالمئة في حين بلغت نسبة الأصوات الملغية 18.42 بالمئة.

انتخابات تكررت في تفاصيلها واتجاهاتها العامة، في نسخة 2017 مؤخرا، بالرغم من إجراءها عقب إقرار جملة من التعديلات الدستورية المهمة عام 2016، مؤكدة أن المواطن ما زال غير مهتم بها. وكانت الرسالة الأبرز التي أوضحتها عملية الاقتراع هي تحوّل العزوف الشعبي عن الانتخابات إلى مقاطعةٍ حقيقية، بدليل أن نسبة 10% من الناخبين صوتت بأوراق ملغاة قانونيًا، ورفض نحو 63% المشاركة في العملية الانتخابية من أساسها.[xliv] وقد توزّع المقاطعون للانتخابات التشريعية في تركيبتهم بين أحزاب سياسية وناشطي مجتمع مدني وعازفين غير مهتمين من بين جموع المواطنين.

مثلت نتائج هذه الانتخابات وما سبقها، خيبة أمل للطامحين في تحوّل ديمقراطي حقيقي في الجزائر حيث كرّست حكم أحزاب السلطة، وأعادت إنتاج نفس التوليفة السياسية. وأثبتت ترسبات التجربة التاريخية للعملية الانتخابية، قدرة النظام السياسي الجزائري، الذي يملك من الآليات والميكانيزمات ما يُمكنه من تسيير العملية الانتخابية لتصب النتائج لصالح مرشحه. ومن جهة أخرى أكدت نتائجها والنسب العالية للمقاطعين عدم جديتها كوسيلة لإحداث التغيير السياسي والتداول على السلطة، وهو ما فهمه المجتمع الجزائري الذي لم تعد تقنعه الانتخابات، وعبر أكثر من ثلث ناخبيه عدم قبولهم الوضع القائم، وعدم ثقة فئات مختلفة منه بالعملية السياسية برمتها،[xlv] وما حال دون تفعيل هذه العملية المهمة لتكريس مبدأ المواطنة.

هكذا إذن تم التعامل مع واحد من أهم ركائز العملية الديمقراطية، مع مبدأ المواطنة وأهم آلية من آليات تحقيقه وهو الانتخاب، الذي من المفروض أن لا تتوقف دلالاته عند التكريس الدستوري للفكرة، أي النص دستوريا على حق الانتخاب، وتضمينه قانونا عضويا لتنظيم العملية الانتخابية، بل تتجاوزه بترتيب نتائج لصيقة بروح الانتخاب ومقاصده، من قبل أنه تعبير أصيل عن السيادة (souveraineté) والتمثيلية (représentation) والشرعية (légalité)، وهي لازمات [لا غنى عنها] لاستقامة مفهوم الانتخاب، وإنتاج أثاره الدستورية والسياسية.[xlvi]

ثالثا. نحو تعزيز قيم المواطنة كسبيل لترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر:

أصبحت التفاعلات السلبية التي تنتج عن تغييب مفهوم المواطنة والتجاوز على حقوق المواطنين أو عدم الاهتمام بقضاياهم، سواء منها السياسي أو الاجتماعي، أحد أهم عوامل التهديد غير التقليدية، التي ينظر إليها في العلوم السياسية والأمنية على أنها أكثر خطراً من التهديدات التقليدية المتمثلة في الحروب بين الدول.

وفي ظل التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1988، وإفرازات مرحلة ما بعد الثورات العربية، أصبحت الحاجة ضرورية إلى ترسيخ قيم المواطنة التي لا تتوقف عند حدود ما تمنحه الدساتير والتشريعات من حقوق وواجبات بل تتعداه إلى الإمكانيات والفرص التي تتاح للمواطن للتعبير عن إرادته في الانخراط الكامل في شؤون مجتمعه.

وما ينتج عنها من تحقيق لمبادئ أخرى داعمة للديمقراطية مثل الحقوق والحريات المدنية ومبدأ المساواة وغيرها من المبادئ. **وهو ما يعني ضرورة البحث في سبل تكريس قيم المواطنة وخصوصا قيمة المشاركة الفعلية في العملية السياسية، تمهيدا لترسيخ الممارسة الديمقراطية في الجزائر.**

تفيدنا تجارب الدول الغربية أن المواطنة سيرورة من النضالات وثمرة جهود متواصلة لا تقوم بها الدولة فحسب، بل ينهض بها المجتمع بكل مكوناته. ويصبح البحث في تكريس قيم المواطنة، يتجه نحو ضرورة أن يكتسب هذا المفهوم مضامين حقوقية وسياسية، تجعل المعنيين به والمستفيدين منه (المجتمعات) يعون حقا معنى المواطنة ويتمثلون فعلا قيمها في حياتهم. وهو ما يعني استحالة تجسيده على أرض الواقع من دون إقرار مبادئ والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات وآليات، تضمن ترسيخه كقيمة في المجتمع تمهيدا لترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية.

ويصبح وجود مشاركة سياسية فعلية واحدة من أهم هذه الآليات التي يتمكن من خلالها المواطنون من اختيار حكامهم وممثليهم والمشاركة في عملية صنع القرار، تمهيدا للوصول إلى ديمقراطية مواطناتية، كآلية للممارسة السياسية السليمة، أين ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني (أفرادا وروابط وجمعيات...الخ) لتحقيق مشاركة فعالة للمواطنين، بحيث تجعل منهم الموجه لعمل النظام السياسي، والمؤثر في مخرجات العملية السياسية (قرارات وسياسيات النظام الحاكم).[xlvii]

الخاتمة:

لا مجال للشك أن الجزائر تعيش مخاض انتقال ديمقراطي وما يرافقه من مخاطر الانزلاق والفوضى، في ظل متغيرات البيئة الإقليمية وما شهدته من تغيير سياسي في إطار ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي، الذي أثبت –رغم كل ما يحيط به من تشكيك حول دور العامل الخارجي في هذه الأحداث– أن ثمة وعيا سياسيا جديدا يكون قد تشكل منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، وتبلور أكثر في هذه المرحلة، عنوانه البارز المطالبة بمواطنة فعلية، تُحَول المجال السياسي إلى فضاء للعيش المشترك بين أفراد المجتمع، ينعمون فيه بحقهم في المشاركة السياسية الفعلية، عن طريق انتخابات نزيهة تعكس شفافية التمثيل السياسي، ولا تُفضي بالضرورة إلى تكرّيس حكم أحزاب السلطة، وإعادة إنتاج التوليفة الحاكمة نفسها.

ولن يتحقق الوصول إلى تطبيق هذه المعادلة، وتوطين المواطنة في الممارسة من دون إحداث التغيير في طبيعة النظام السياسي الأبوية، وتغيير منطق الرعية الذي يحكم علاقته بالمجتمع، ويجد سنده في الريع النفطيّ من أجل كسب الولاء السياسيّ وشراء السّلم الاجتماعي، والسّيطرة على المجتمع وعلى المعادلة السياسية من جهة.

وإشاعة ثقافة المواطنة باعتبارها الإطار المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات، والمشاركة الواعية والفاعلة لكل المواطنين دون استثناء في الفضاء السياسي للدولة، عن طريق آليات تسمح بتوفير فرص هذه المشاركة وأهمها الانتخابات.

---

[i] – جهاد عودة، تصورات عبد الإله بلقزيز للحداثة: العلاقة بين الدولة والدين والمجتمع، د.م.ن، 2011–2012، ص.41.

[ii]– علي خليفة الكواري، "نحو مفهوم مشترك أفضل للديمقراطية في البلدان العربية"، على الموقع الالكتروني، تم تصفح الموقع بتاريخ: http://www.arabsfordemocracy.org/democragy/pages/views/pagesld/335.

[iii] – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "التربية على المواطنة العالمية: مواضيع وأهداف تعلمية"، اليونسكو، 2015، ص.14.

[iv]- مليكة بن زيان،" الأنماط التربوية الأسرية ودورها في تربية النشء على المواطنة"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2015، ص.213.

[v]–Conseil de l'Europe, Thèmes 1: LA CITOYENNETÉ, www.eycb.coe.int/compasito/fr/chapter_5/pdf/1.pdf

[vi] – عثمان بن صالح العامر، "مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء"، مركز آفاق للدراسات والبحوث، على الموقع الإلكتروني: ، تم التصفح بتاريخ: 2017/11/30.
https://aafaqcenter.com/index.php/post/2304

[vii]- سعد عبد الحسين نعمة،" دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق"، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد 03، 2013، ص.137.

[viii]– La Toupie, Le Dictionnaire de Politique La Citoyenneté , http://www.toupie.org/Dictionnaire/ Citoyennete.htm

[ix] – ابن منظور، " لسان العرب "، بيروت: دار صادر، 1968، المجلد 13، ص. 451 .

[x] – عارف المعمري، "المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية(1-4)، على الموقع الالكتروني: http://www.yafa-news.net/archives/77701، تم التصفح بتاريخ: 2017/10/17.

[xi] – احمد المالكي،" من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، في " المواطنة في المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09، 2012، ص. 01.

[xii] – عبد السلام موكيل،" المواطنة وسياق الدولة والهوية": مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي"، مجلة تاريخ العلوم، العدد 01، ص.33.

[xiii] – لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتاب خالد محمد خالد، مواطنون لا رعايا، ط.7، مكتبة وهبة للطباعة والنشر،1964، وكتاب فهمي هويدي، مواطنون لا ذميون، ط.3، القاهرة: دار الشروق للنشر، 1999.

[xiv]-عارف المعمري، "المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية(1-4)"، على الموقع الالكتروني: http://www.yafa-news.net/archives/77701، تم التصفح بتاريخ: 24/10/2017.

[xv] – محمد العجاتي، "المواطنة والمكونات الاجتماعية في الوطن العربي عقب الثورات العربية... استكمال البنية أم تغيير في المسار؟"، جريدة المجتمع الديمقراطي، على الموقع الإلكتروني: http://dem-society.com/2016/01/12/، تم التصفح بتاريخ: 2017/11/30.

[xvi]- احمد المالكي، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، في المواطنة في المغرب العربي، العدد 9، 2012، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ص.2.

[xvii] – ديدي ولد السالك،" تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ قيم المواطنة"، في " المواطنة في المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09، 2012، ص.04.

[xviii] –Tayeb Bouguerra,″ La citoyenneté : sa définition, ses lieux et conditions d'exercice″, https://trema.revues.org/1712

[xix] – ملف شامل عن المواطنه: المفهوم، الأسس والأهداف، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، على الموقع الإلكتروني: https://www.politics-dz.com/threads/mlf-shaml-yn-almuatn-almfxum-alssalxdaf.6363/، تم التصفح بتاريخ: 2017/11/30.

[xx] – أحمد جزولي، دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا... مطافات التحول وحقيقة الرهان"، في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.184.

[xxi] – على الدين هلال، "التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، في حسن نافعة وآخرون، العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط.1، 2011، ، ص 68).

[xxii] – عصام بن الشيخ، جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا: حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص.36.

[xxiii] – هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص, 23.

[xxiv] – مقدمة عبد الناصر جابي لدراسة منير مباركية بعنوان: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، على الموقع الالكتروني: https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1560

[xxv]– لتفاصيل أكثر أنظر: منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

[xxvi]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، الأمم المتحدة، 2005.

[xxvii]– عبد الناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، ص ص 6-7، على الموقع الالكتروني: ftp://pogar.org/localuser/pogarp/civil/assessments/algeria-a.pdf تم الاطلاع بتاريخ: 2017/11/16.

[xxviii]– احمد المالكي، "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، في المواطنة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص.2.

[xxix]– لتفاصيل أكثر انظر: هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، المرجع السابق.

[xxx]– مقدمة عبد الناصر جابي لدراسة منير مباركية بعنوان: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، المرجع السابق، ص.7.

[xxxi]– دعاس عميور صالح، "مأزق التنمية في الجزائر"، ورقة عمل قدمت إلى الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، 16– 17 ديسمبر 2008، ص.4.

[xxxii] – مقدمة عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص.6.

[xxxiii]– صونيا العيدي، "المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي– جوان 2008.

[xxxiv] – أمحند برقوق، الانتخابات المواطنة والديمقراطية على الرابط الإلكتروني: http://www.youlasite.com

[xxxv] – محمد العربي زيتوت،"أزمة الحكم في الجزائر من مال السلطة إلى سلطة المال"، على الموقع الرسمي: www.mohamedzitout.com/2017/08/03 ، تم التصفح بتاريخ: 2017/12/2.

[xxxvi] – محمد العربي زيتوت،"أزمة الحكم في الجزائر من مال السلطة إلى سلطة المال"، المرجع السابق.

[xxxvii]– ناصر جابي، الانتخابات: الدولة والمجتمع، الجزائر: دار القصبة، 1998، ص. 139.

[xxxviii] – ناصر جابي: الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود سياسي، في علي خليفة الكواري محررا،الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 76-77.

[xxxix] – ناصر جابي،"الانتخابات على الطريقة الجزائرية"، مجلة القدس العربي، النسخة الالكترونية على الموقع: www.alquds.co.uk/?p2017/11/13

[xl] – علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المرجع السابق.

[xli] – تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2007، ص 246.

[xlii] – ناصر جابي،"الانتخابات على الطريقة الجزائرية"، المرجع السابق.

[xliii] – "تقرير: المؤشر العربي 2011"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/03/01، على الموقع الالكتروني: http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/45f971e2-d266-4f77-96f5-a2e7c45883a6.pdf

[xliv] – "الانتخابات التشريعية الجزائرية.. برلمان جديد وتحديات كبيرة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص.3.

[xlv] – منير مباركية،" الانتخابات التشريعية في الجزائر(10 أيار/ مايو 2012): قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص.8.

[xlvi] – أحمد مالكي، "الانتخابات البرلمانية في المغرب في ضوء معايير الحكامة الانتخابية"، ورقة مقدمة لندوة "النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية"، بيروت، 12-13 مارس 2008، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ص 3.

[xlvii] – محمد قدوسي، "الدولة النيوباتريمونيالية ومبدأ المواطنة في الجزائر"، في المواطنة والدولة والمجتمع في المغرب العربي المعاصر، عبد الجليل التميمي، 2007، ص 59-61.